في الحقيقة فلا وجه لايرادها على وجه يفهم منه
ان يكون الاول دفعاً للمنع والثاني ابقاءً له بدفع
الدفع قال الفاضل الطوسي في التجريد والممكن الباقي
مفتقر الى المؤثر لوجود علته والمؤثر يفيد الابقاء
بعد الاحداث ولهذا جاز استناد القديم
الممكن الى المؤثر الموجب لو امكن الاشارة
في قوله ولهذا الى ما ظهر من قوله والمؤثر يفيد
البقاء من ان تعلق المفعول بالفاعل قد يكون
في دوام وجوده فاعلة ومعنى التعليل المذكور
انه لما ظهر من المسئلة المذكورة ان ما فيه الحاجة
ليس لحدوث بل وجود جاز الاستناد
المذكور فهو على وفق ما فصله في شرحه للاشارات
على ما نقلناه فيما سبق ولدقة هذا الاعتبار
والخفاء في الاشارة المذكورة لم يتفطن
لاصل المرام ومعنى الكلام الناظر في هذا المقام

صح



حتى قال الفاضل الاصفهاني اي ولاجل ان الممكن
محتاج الى المؤثر جاز استناد القديم الممكن
الى المؤثر الموجب ولم يدر انه لا تفرع للجواز
المذكور على احتياج مطلق الممكن الى المؤثر وقال
الفاضل الشريف وتبعه الفاضل على القوشي ولاجل
ان الممكن الباقي مفتقر محتاج الى المؤثر مبني
على جواز احتياج الممكن الباقي حال بقائه الى
المؤثر لان القديم ليس له حال حدوث اصلا بل
حال بقاء فلو امكن الحاجة حال البقاء امكن حاجة
القديم الى مؤثر والا فلا وليس الا وكما زعمه
فانه لا ابتناء بين الجوازين المذكورين بل كلاهما
مبنيان على اصل واحد وهو على ما ذكرناه ان جهة
التعلق بين الفاعل والمفعول هي الوجود لا الحدوث
ثم انه لم يصب في تفريع قوله فلو امكن الحاجة
حال البقاء امكن حاجة القديم الى المؤثر

Copyright © King Saud University